الفصل الرابع
المشهد الأمني العسكري

فادي نحاس

مدخل

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والتحولات العربية والإقليمية التي شهدها عام ٢٠١١ من منظور الأمن القومي الإسرائيلي. ويتمحور المشهد الأمني والاستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١١ في موضوعين أساسيين، هما: الثورات العربية المتتابعة (الربيع العربي)، والملف النووي الإيراني.

يعالج هذا الفصل في جزئه الأول موضوع الثورات العربية من المنظور الأمني الإسرائيلي في ستة أجزاء، يشمل الجزء الأول مجموعة فرضيات أساسية توجه القراءة الإستراتيجية الإسرائيلية للثورات العربية التي عرفت بـ«الربيع العربي». ويتطرق الجزء الثاني إلى مدى تأثير الثورة المصرية على العلاقة الإستراتيجية المصرية – الإسرائيلية. أمّا الجزء الثالث، فيتطرق إلى القراءة الإسرائيلية للثورة السورية وتداعياتها الإستراتيجية، حيث تتلخص هذه القراءة في نقطتين أساسيتين، تدور الأولى حول التقديرات الإستراتيجية والموقف الإسرائيلي الرسمي من تطورات الأوضاع في سورية، وتدور الثانية حول التداعيات الإقليمية للثورة السورية، وتأثيرها على الرؤيا الإستراتجية لإسرائيل.

ويستعرض الجزء الرابع من القسم الأول الموقف الإسرائيلي من الشأن الفلسطيني، النابع من انتظار ما سيسفر عنه مخاض الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، وخاصة احتمالات شن عدوان إسرائيلي جديد على قطاع غزة. أمّا الجزء الخامس فيستعرض انعكاس «الربيع العربي» على العلاقات التركية – الإسرائيلية وفرص تسوية الخلاف بين الدولتين. ويتم في القسم السادس والأخير، التطرق إلى تأثير الوضع الإقليمي على حالة التهدئة القائمة بين إسرائيل وحزب الله واحتمالات اندلاع حرب جديدة بينهما.

سيتم في الجزء الثاني من التقرير بحث تعاطي إسرائيل مع «الملف النووي الإيراني»

من جوانبه السياسية والأمنية والعسكرية. يضم الجزء الأول من هذا القسم استعراض أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني في العام ٢٠١١. أما في القسم الثاني، فيضم استعراض السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة ضد طهران ويناقش اشكالياتها ومعقوليّتها، مع محاولة استقراء إمكانية توجيه ضربة أميركية أو إسرائيلية لإيران في العام ٢٠١٢.

الجزء الأول: «الربيع العربي» من منظور الأمن القومي الإسرائيلي

أثارت الهزة التي تشهدها المنطقة العربية تساؤلات حول البنية التقليدية لشعبة الاستخبارات العسكرية الموكل إليها تقويم المخاطر المحيطة. حيث أن الاستخبارات العسكرية عجزت عن التكهن بها. كان خبراء الاستخبارات في إسرائيل يجيدون تحليل مواقف الزعماء العرب ودوائر القرار حولهم، حيث نسبت لأجهزتهم الاستخباراتية قدرات «أسطورية» في التسلل إلى الدوائر الداخلية للحكام في الدول المجاورة، لمراقبة نشاطاتها العسكرية وتحديد أهداف مادية للهجوم في حالة المواجهة العسكرية. ولكن دخول الشعوب إلى المعادلة أربك التقديرات الاستخباراتية ووضعها أمام تحديات جديدة وغير مسبوقة.

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي

أجرت المؤسسة العسكرية عام ٢٠١١، مراجعة وقراءة تقييميه للثورات العربية المتتابعة («الربيع العربي») من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الهزة في العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي، وقد وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم، هي التخوف والقلق من فترة الانتقال الفاصلة بين الموجة الأولى من الثورات العربية وبين الوضع الجيو-سياسي الجديد الذي سيتكوّن بعد عدة سنوات.[1] حيث أن التحوّلات المحتملة في العالم العربي كثيرة، ولها تأثيرات وتداعيات متنوعة. ويمكن تلخيص القراءة الأمنية الإسرائيلية فيما يتعلق بالربيع العربي بثمانية فرضيات مركزية:

أولا: النظام العربي ينهار وليست لديه إمكانات «المواجهة سواء في الداخل أو في الخارج وهو يتحوّل إلى شكل آخر غير محسوم الوجهة ويصعب تشخصيه راهناً. في معظم البلدان التي شهدت هذا التغيير لا زالت العملية السياسية فيها جارية ولم تستقر السلطة على وجه محدّد ونهائي، بما في ذلك الأماكن التي شكّلت فيها حكومات أو أجريت انتخابات تمثيلية بملامح معروفة.[2]

1. Tira, Ron. The Breakup of Israel›s Strategic Puzzle. **Strategic Assessment**, October 2011. Volume 14, No. 3.
2. Eiland, Giora. The Upheavals in the Middle East and Israel's Security. **Strategic Assessment**, July 2011. Volume 14, No. 2.

إن خروج الجمهور في طلب المزيد من الخطوات الإصلاحية يؤكد أن مخاض الثورات العربية طويل ولن ينتهي عند المشهد الراهن، وتشير التقديرات الاستخباراتية إلى ان الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعد موجة حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية.

وفق هذه التقديرات، تتعامل المؤسسات السياسة والعسكرية مع المتغيرات بانضباط لافت، ما يدل على عمق إدراك حجم الحدث وحتمية تغيير الإستراتيجية العسكرية.

ثانيا: تبددت عام ٢٠١١ أهم ركيزتين كانت تتّكئ عليهما إسرائيل فيما يتعلق بسياساتها وأمنها واستراتيجياتها إقليمياً، وهما: حيادية الجبهة الجنوبية مع مصر، والتي كانت قائمة بوجود نظام الرئيس حسني مبارك، وحيادية الجبهة الشرقية، وإلى حد ما الشمالية (مع لبنان). [٣]

ثالثا: أن نسبة الأخطار الناتجة عن فشل الثورات وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، والفلتان الأمني في دول الجوار، هو أمر وارد وكارثي على إسرائيل. [٤]

رابعاً: من المحتمل جدا وبسبب ضعف الأنظمة أن يُفتح الباب على مصراعيه أمام قوى لم تساهم ولم تشارك في الثورات لاستغلال الوضع والوصول إلى سدة الحكم، وخلق أجندة جديدة، وهذه الأجندة، هي إسلامية، أي أن القوى الإسلامية هي التي ستتمكن من السيطرة على مقاليد الحكم في الدول العربية التي مرت في «عملية الاحتجاجات». [٥]

تشير التقديرات الاستخباراتية إلى ان الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعد موجة حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية

خامساً: إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية قد تدفع صناع القرار إلى اتخاذ قرارات تتماشى مع إرادة الجماهير، وصرف أنظارها عن الأوضاع الصعبة، وتحويل الغضب العارم للجماهير إلى الأعداء، وفي مقدمتهم إسرائيل.

ترى النخب السياسية والحكومية في إسرائيل، أن النظم الديمقراطية بطبيعتها تستجيب للرغبات الشعبية التي يستغلها الساسة في الحصول على التأييد، ومن ثم فإنه لا توجد وسيلة لمنع الكراهية الكامنة لإسرائيل بين الشعوب العربية من الترجمة إلى سياسات مضادة لإسرائيل حتى ولو كانت هذه الدول قد وقعت معاهدات للسلام مع إسرائيل. أما

3. Heller, Mark A. A New Middle East?. **Strategic Survey for Israel 2011,** eds. Anat Kurz and Shlomo Brom, Tel Aviv: Institute for National Security Studies.
4. Eiland, Giora. The Upheavals in the Middle East and Israel's Security. **Strategic Assessment**, July 2011. Volume 14, No. 2 .
5. Eiland, Giora. The Upheavals in the Middle East and Israel's Security. **Strategic Assessment,** July 2011. Volume 14, No. 2.
   Eran, Oded, Magen, Zvi, and Stein, Shimon. **The Superpowers and the Middle East: Walking a Fine Line in Strategic Survey for Israel 2011** Tel Aviv: Institute for National Security Studies.

إذا كانت الديمقراطيات الوليدة ذات طابع إسلامي فإن إسرائيل لن تكون في مواجهة حزب الله وحماس وحدهما، بل طبعات جديدة ومكثفة منها موزعة على الأقطار العربية.

سادساً: المستجدات الإقليمية ومنها الثورات العربية تعرض إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر.[٦] ترى المؤسسة الأمنية أنه أمام كل المتغيرات الإقليمية ستضطر الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في برنامجها العسكري وخطة تطوير وجهوزية قواتها المسلحة. فالجيش مضطر لأن يغدو أكثر مرونة وأن يتكيف مع سيناريوهات مختلفة من الحرب التقليدية، إلى مواجهة ما يسمى بـ«الإرهاب» وصولا إلى التصدي للتهديدات على الشرعية الإسرائيلية من التظاهرات على الحدود إلى الاستفزازات وصولا إلى احتمال تدفق لاجئين جراء حرب أهلية.[٧]

المستجدات الإقليمية ومنها الثورات العربية تعرض إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر

سابعاً: يتم في سياق عرض التقديرات الإستراتيجية وتحليلها، التأكيد على وجوب قراءة تداعيات التقلبات التي تصيب كل دولة على حدة، على أساس أن لكل دولة خصائصها وتركيبتها وتقاليدها الخاصة، ناهيك عن الاختلاف في أهمية دورها على الصعيدين العربي والإقليمي.

ثامناً: تلحظ الاستخبارات الإسرائيلية فهماً عربياً، ربما «مبالغا فيه»، بشأن ضعف النفوذ الأميركي في المنطقة، وفي الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب لم تدخل بعد إلى الفراغ قوة بديلة. ويدخل أصابعهم في المنطقة العربية اليوم الروس والصينيون والأوروبيون والأتراك والإيرانيون. وفق التقرير الاستراتيجي السنوي لمعهد الأمن القومي في تل أبيب، لا توجد اليوم دولة في العالم قادرة على لعب دور الشرطي في المنطقة، وبالتالي لا توجد قوة عالمية قادرة على تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو ما يعني ان الدول العربية ستجد نفسها مضطرة إلى معالجة الأزمات وحدها، ومن الصعب التنبؤ إلى أين سيؤول هذا الوضع الخطر.[٨] تتبنى إسرائيل بحذر هذا التقييم فيما يخص فقط الموقف الأميركي من الملف النووي الإيراني، على خلفية عدم وجود تقدّم في الجهد لردع المشروع، وقد يزداد الخطر أن تتجه دول أخرى في المنطقة إلى المسار النووي.

تلحظ الاستخبارات الإسرائيلية فهماً عربياً، ربما «مبالغا فيه»، بشأن ضعف النفوذ الأميركي في المنطقة

بالمجمل، يمكن القول إن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشعر بقلق بالغ إزاء ما يجري في العالم العربي، خاصة في ظل تعذر استشراف المسار المستقبلي أو التنبؤ بأهمية تداعياته

٦ حسب تصريحات رئيس هيئة الاركان، بيني غينتس، لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، ٢ أيلول ٢٠١١.

7 The Making of National Security Policy: Security Challenges of the 21st Century - Conference Proceedings. **INSS Memorandum** No. 110, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, November 2011.
Heller, Mark A. A New Middle East?. **Strategic Survey for Israel 2011**, eds. Anat Kurz and Shlomo Brom, Tel Aviv: Institute for National Security Studies.

٨ **التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١**، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

على المدى المتوسط والأبعد، وهو ما قد يهدد الأمن القومي الإسرائيلي في حال لم تحتط إسرائيل لتداعيات فشل هذه الثورات. ويمكن تلخيص القراءة الإستراتيجية العامة في مقولة «**الوضع الاستراتيجي قاتم في كل الجبهات**». كل التقارير الإستراتيجية تشدد على حدوث تدهور لوضع إسرائيل الاستراتيجي، وستضطر إسرائيل في الأعوام المقبلة إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بقضايا الأمن القومي المركزية في واقع جديد شديد التعقيد.[٩]

لا بد في هذا السياق من الإشارة إلى وجود انسجام بين مواقف المؤسسة السياسية والمؤسسة الأمنية العسكرية. وفيما تدرك المؤسسة السياسية أن إسرائيل مستفيدة على المدى القريب من الواقع العاصف في العالم العربي نظرا لأنها تشغل العرب بقضاياهم الداخلية، إلا أن هذا الأمر هو «واقع مرحلي وآني» فقط.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أمرين يثيران قلق المؤسسة السياسية والأمنية، يحيل الأمر الأول إلى تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في مرحلة المجهول، ويتعلق الأمر الثاني بدور الشعوب المستجد في صياغة النظام الإقليمي. وأيا كانت النتائج فإن المرجح نظم جديدة لا يمكن فيها تجاهل إرادة الشعوب وخاصة الثقل الخاص للقوى الإسلامية الصاعدة.

أمران يثيران قلق المؤسسة السياسية والأمنية، يحيل الأمر الأول إلى تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في مرحلة المجهول، ويتعلق الأمر الثاني بدور الشعوب المستجد في صياغة النظام الإقليمي

الثورة المصرية

تراقب الحكومة الإسرائيلية الأوضاع المصرية بعد إسقاط مبارك عن كثب، فقد أطاحت بعد ثورة ٢٥ يناير، بـ «القلعة الإستراتيجية» المتمثلة بنظام مبارك، باعتباره كان حليفا استراتيجيا لإسرائيل وحريصا على عملية السلام معها. وقد أكدت التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية على التحول الاستراتيجي الجذري في العلاقات بين البلدين وتأثيره الوضع الاستراتيجي الإقليمي. ولعل الحدث الأبرز عدا ضرب خطوط الغاز بين البلدين، الذي استحوذ على اهتمام المحللين والمراقبين الإسرائيليين، هو اقتحام متظاهرين مصريين السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وهو ما شكل مصدر قلق بل ودليلاً على عمق التحول الاستراتيجي الذي يشهده الشرق الأوسط.[١٠]

في حال فقد الجيش المصري قوته لصالح التيارات الاسلامية (الإخوان المسلمين والحركات السلفية)، فان مصر ستتحول بالنسبة إلى إسرائيل من خطر عال إلى تهديد حقيقي

باتت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر بعد ثورة ٢٥ يناير، تجري برعاية الإدارة الأميركية، ويشير تقدير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أن مصر التي عُرفت طوال السنين بأنها دولة صديقة ذات احتمال خطر، أصبحت دولة ذات احتمال خطر عال. وفي حال فقد الجيش المصري قوته لصالح التيارات الاسلامية (الإخوان المسلمين

٩ التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

10. Brom, Shlomo. The Crisis in Israeli-Egyptian Relations. INSS Insight. No. 278, August 28, 2011.

والحركات السلفية)، فان مصر ستتحول بالنسبة إلى إسرائيل من خطر عال إلى تهديد حقيقي.[11] بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية المصرية وتحقيق الإسلاميين بشقيهم الاخواني والسلفي نصرا كاسحا في حدود ٦٥٪، نقلت صحفية «يديعوت أحرونوت» عن مصدر أمني إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن ما حصل في مصر «أخطر مما قدرنا»، مضيفاً أن «ما كان خطراً أصبح تهديداً».[12]

مصدر أمني إسرائيلي: «إن ما حصل في مصر «أخطر مما قدرنا»، ما كان خطراً أصبح تهديداً»

في المقابل، تراهن إسرائيل في علاقاتها المستقبلية مع مصر على استمرار الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري، على الأقل في المدى القريب، من المنطلقات التالية:

أولاً: تحتاج القاهرة إلى سنوات كي تستعيد توازنها ودورها الإقليمي، فضلاً عن أن السلطة الجديدة طمأنت الجميع إلى أنها لن تسعى إلى إعادة النظر في معاهدة السلام مع إسرائيل. وأكثر من ذلك، يبدو أن المخاوف من الإخوان المسلمين لم تكن في محلها فها هم يسعون إلى الحوار مع واشنطن.

تؤسس إسرائيل موقفها هذا على الاعتقاد بأن العلاقات مع إسرائيل في ضوء هذه التطورات مرتبطة بميراث تاريخي طويل من الحروب تكلل بسلام حققته معاهدة كامب ديفيد، التي أسست لعلاقات طبيعية بين الدولتين لا يبقي مجالا للحديث عن عدم شرعية دولة إسرائيل مثلا، وأن إسرائيل أصبحت بحكم القانون المصري دولة جارة.[13]

ثانياً: رغم الوزن المتزايد للرأي العام المصري، لا يوجد تغيير ذو مغزى في المصالح الأساسية لمصر مثلما تراها السلطة ومعظم المحافل السياسية. قد يكون هناك تغيير في «الموسيقى» ولكن ليس في المضمون: إذ ليس من المتوقع أن تغير مصر موقفها بشكل جذري من إيران أو من الرغبة في الحفاظ على علاقات قريبة مع الولايات المتحدة.

ثالثاً: بعد تلاشي الهجمات اللفظية على مصر، والتي تفسر كمس بالكرامة الوطنية المصرية، يعتقد بعض الإسرائيليين بأن المصريين سيركزون على شؤونهم الداخلية ويكونون أقل تفرغا للانشغال بعلاقات إسرائيل والفلسطينيين.

تراهن إسرائيل في علاقاتها المستقبلية مع مصر على استمرار الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري

رابعاً: لم يطرأ بعد الثورة تغيير حقيقي في الموقف من حركة حماس في كل ما يتعلق بإجراءات الخروج من غزة إلى مصر. وهو ما قد يشير إلى وجود فرصة رغم «الربيع العربي» لإطلاق حوار استراتيجي وبناء تفاهمات إستراتيجية بين إسرائيل ومصر، قد تتضمن إجراء تغييرات في الملحق العسكري لاتفاق السلام بين البلدين..

11. Meital,, Yoram. The Struggle for the Reins of Government in Egypt **INSS Insight**. No. 303, December 15, 2011

١٢. **يديعوت احرونوت**، ٤ كانون الأول ٢٠١١.

13. Eran, Oded. Normalization between Israel and Arab States: Is the Idea Still Viable?. **INSS Insight**. No. 302, December 14, 2011.

قلق المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من جبهة سيناء

تحولت سيناء بعد ثورة ٢٥ يناير إلى نقطة توتر أمني بالغة الخطورة من وجهة النظر الإسرائيلية

تحولت سيناء بعد ثورة ٢٥ يناير إلى نقطة توتر أمني بالغة الخطورة من وجهة النظر الإسرائيلية، يعود ذلك جزئيا إلى الطبيعة الجغرافية والديمغرافية المعقدة لمنطقة سيناء، التي يصطلح الخبراء المصريون على تسميتها بـ«المفتاح»، والى التوازنات التي تحكمها من الناحيتين العسكرية والأمنية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، فضلاً عن الغموض الذي تفرضه السلطات المصرية على كل ما يجري فيها من أحداث، لا سيما في ما يتعلق بهوية المجموعات المسلحة الناشطة فيها.

ويسود أوساط المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قلق بشأن قيام الجيش المصري بالانتشار في شبه جزيرة سيناء التي تنص اتفاقيات «كامب ديفيد» على بقائها شبه منزوعة السلاح وشبه خالية من الوجود العسكري المصري. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى سيناريوهين محتملين يؤديان لهذا الانتشار، الأول هو أن تقرر القيادة المصرية دخول الجيش إلى سيناء لإجراء تدريبات فيها، فيما يفترض السيناريو الثاني إدخال قوات مصرية إلى شبه الجزيرة على هامش حرب إسرائيلية مع حزب الله أو سورية، في خطوة تهدف إلى التعبير عن وحدة الدول العربية. ولعل قيام القوات المسلحة المصرية بإطلاق عملية «النسر»، في أعقاب الهجوم المسلح على شمالي ايلات في ١٨ آب ٢٠١١، لإعادة فرض الأمن في سيناء، وعلى أثر سلسلة العمليات المسلحة في إيلات، الذي تردد أن منفذيها تمكنوا من التسلل باتجاه الموقع المستهدف عبر سيناء يشكل مؤشرا لوجه التطورات العسكرية في سيناء مع العلم أن عملية «النسر»هي أضخم خطة أمنية تنفذها القوات المسلحة المصرية في سيناء منذ أن استعادت مصر السيادة على شبه الجزيرة في العام ١٩٨٢.[١٤]

أبرزت «عملية ايلات» التحديات الأمنية التي استجدت بعد الثورة المصرية، والأهم أن هذه العملية أبرزت قيود القوة الإسرائيلية

في هذا السياق، أبرزت «عملية ايلات» التحديات الأمنية التي استجدت بعد الثورة المصرية، والأهم أن هذه العملية أبرزت قيود القوة الإسرائيلية. يبدو أن الأمن الإسرائيلي الداخلي حتى ومن غير اللجوء إلى صواريخ تطلق عبر الحدود، أمن مكشوف، وان تخطيطاً مناسباً يمكن من اختراقه اختراقا يؤدي إلى إنتاج القلق و انهيار الوهم الإسرائيلي بالأمن المستتب. تسببت العملية وتداعياتها الميدانية في كشف مجدودية الإجراءات الوقائية الإسرائيلية ومنظومات الدفاع الصاروخي من «قبة فولاذية» إلى «معطف الريح» إلى «مقلاع داوود». وأظهرت العملية أن هناك تغيراً جذرياً في حجم الإخطار التي ستواجهها الجبهة الداخلية الإسرائيلية في الحرب المقبلة التي تريدها إسرائيل.

14. Schweitzer, Yoram and Dryndin, Ilona. Evil Develops in the South. **INSS Insight**. No. 295, November 21, 2011.

بناءً على التحول الاستراتيجي تشهد دوائر الجيش الإسرائيلي ارتفاعاً في مستوى النقاش بشأن تحديد «نقطة التحول» في الوضع المصري، بحيث ستكون هناك حاجة إلى الشروع في إنشاء تشكيلات عسكرية ووضع برامج جديدة لمواجهة هذا التهديد. خصّص الجيش خلال عام ٢٠١١ خططاً لتبيان الأوضاع في مصر، ونفض الغبار عن الخرائط القديمة وإعداد التصورات للمستقبل. ويرى الجيش أنه ينبغي الاستعداد مسبقاً لاحتمال حصول تحوّل في الوجهة المصرية الإستراتيجية، لأن بناء تشكيلات عسكرية جديدة يستغرق سنوات، لذلك ثمة حاجة إلى بدء العمل عاجلاً، لا آجلاً.[١٥] ويبدو أن نقطة التحول التي يبحثها الجيش تتقاطع إلى حدّ كبير مع الفوز الواضح للإخوان المسلمين المصريين في الانتخابات الحالية. وأن شعبة التخطيط في الجيش أوصت بالتعامل مع هذا الفوز بوصفه «خط القطع» الذي يجب على الجيش عنده بدء العمل على إطلاق إجراءات بعيدة المدى، مثل تأسيس وحدات برية وأسراب جوية. وبالفعل، فإنه في أعقاب فوز «الإخوان»، عمد الجيش، إلى وضع خطط قيد الدرس تتعلق بإعادة تأسيس وحدات عسكرية كان قد فككها قبل سبع سنوات. وكذلك، على الصعيد العسكري – الميداني، سرّعت الحكومة الإسرائيلية في أعمال بناء الجدار على الحدود المصرية، ويتحدث نتنياهو عن بناء جدار مشابه في القسم الجنوبي من الحدود المصرية. وقد كثف الجيش الإسرائيلي من انتشاره على الحدود المصرية، وتضاعف حجم القوات هناك، وينتشر في المنطقة الجنوبية حالياً لواء مشاة نظامي، كما رفعت قيادة الجيش من قدرات الفرقة اللوائية (٨٠) بشكل كبير. ويدور النقاش داخل أروقة الجيش الإسرائيلي حول إمكانية إقامة فيلق جنوبي بهدف استخدامه في سيناء عند الطوارئ.[١٦]

في أعقاب فوز «الإخوان»، في مصر عمد الجيش الاسرائيلي، إلى إعداد خطط تتعلق بإعادة تأسيس وحدات عسكرية كان قد فككها قبل سبع سنوات

ولمواجهة الأخطار الجديدة، شكلت قيادة الجيش كذلك جسماً عسكرياً جديداً أسمي «قيادة العمق»، مهمته قيادة عمليات متشعبة في العمق الاستراتيجي المحيط بإسرائيل. وهنالك أصوات عسكرية تدعو لبناء قوة خاصة للتدخل في سيناء مشكّلة من سلاح الطيران وقوات برية.

سرّعت الحكومة الإسرائيلية في أعمال بناء الجدار على الحدود المصرية، ويتحدث نتنياهو عن بناء جدار مشابه في القسم الجنوبي منها

خلاصة الأمر، أكثر ما يمكن أن يحصل عليه الإسرائيليون في الملف المصري هو استمرار الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد التي تضبط اتفاقيات السلام، وبالتالي العلاقات بين البلدين. إلا انه أيا ما كان الموقف المصري الرسمي، فإن العلاقة الإسرائيلية المصرية ذاهبة إلى التراجع خاصة بعد صعود الإسلاميين، وذلك بحسب التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية.

15. Schweitzer, Yoram and Dryndin, Ilona. Evil Develops in the South. **INSS Insight**. No. 295, November 21, 2011

١٦ هآرتس، ١١ كانون أول ٢٠١١

القراءة الإسرائيلية للثورة السورية: تداعيات وتوقعات

يمكن رصد القراءة الإسرائيلية للثورة السورية من خلال محورين رئيسيين : المحور الأول – التقديرات الإستراتيجية والموقف الإسرائيلي الرسمي من تطورات الأوضاع في سورية، والمحور الثاني : التداعيات الإقليمية للثورة السورية .

تشير أغلب التقديرات الإستراتيجية إلى أن التغيير قادم في سورية. وان السيناريو المعقول حاليًا هو «السيناريو اليمني»

الموقف الإسرائيلي الرسمي من تطورات الأوضاع في سورية

التقديرات الإستراتيجية

تشير أغلب التقديرات الإستراتيجية إلى أن التغيير قادم في سورية . وان السيناريو المعقول حاليًا هو «السيناريو اليمني» أي ترك الرئيس بشار الأسد للدولة إذا أفلح في الخروج من سورية، وحينها قد ينهار النظام نتيجة التآكل المتواصل والنزف . تعتمد هذه التقديرات على تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام ٢٠١٢، التي تميل إلى الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربيّة في الشرق الأوسط ستستمر على الأقل حتى انتهاء السنة ٢٠١٣، وأنّ هناك أخطارًا جدية تحدق بعدد من الأنظمة العربية، وفي مقدمتها اليمن وسورية . وتؤسس التقديرات على معطيات أساسية : تزايد أعداد القتلى في صفوف المتظاهرين السوريين، باعتبار أن المتظاهرين اجتازوا حاجز الخوف وهم يواصلون الخروج رغم خطر تعرضهم للرصاص ؛ أعداد الفارين من الجيش صارت بالآلاف، ومعظمهم في المناطق الحدودية ؛ التدخل الدولي المتصاعد وخصوصا من الدول العربية، التي فرضت عقوبات عليه . من الجدير ذكره، أن التقديرات الإستراتيجية تستبعد التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، وخاصة بسبب الدعم الروسي والصيني له .[١٧]

الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربيّة في الشرق الأوسط ستستمر على الأقل حتى انتهاء السنة ٢٠١٣

موقف المؤسسة السياسية والأمنية

يميل الرأي السائد في الأوساط السياسية والأمنية في إسرائيل إلى استثمار «الاحتجاجات» من أجل الضغط على النظام السوري لتغيير مواقفه وتحالفاته، دون إسقاطه . فعلى الرغم من إزعاج سورية لإسرائيل من خلال إشعال جبهات أخرى، فإن عدواً تعرفه خير لك من عدو تجهله، وإن نظاماً يحترم قواعد اللعبة أفضل من فوضى أو نظام يشعل حدود الجولان الهادئة أكثر من أي جبهة أخرى لإسرائيل مع دول الطوق . هذه المفاضلة كانت ملخص تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية، منذ اندلاع الثورة السورية في ١٥/ ٣/ ٢٠١١ . وأيضا، وورد بشكل واضح على لسان الناطق باسم

التقديرات الإستراتيجية تستبعد التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، وخاصة بسبب الدعم الروسي والصيني له

١٧ التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب .

الجيش الإسرائيلي (يوءاف موردخاي) في ١٤/ ٩/ ٢٠١١، «وجود قلق إسرائيلي من سقوط الرئيس السوري بشار الأسد لأنه يقف على جبهة مغلقة منذ سنين طويلة».[١٨]

وجود قلق إسرائيلي من سقوط الرئيس السوري بشار الأسد لأنه يقف على جبهة مغلقة منذ سنين طويلة

وحسب التقدير الاستراتيجي، لن يستطيع أي نظام جديد في سورية تعريض شرعيته للخطر بالتوصل إلى أي اتفاق مع إسرائيل، غير أنه إذا استمر الأسد في الحكم فقد يبدي مرونة أكبر تجاه الغرب في محاولة لتعزيز اقتصاد سورية وإخماد الغضب الشعبي بشأن الفقر والبطالة، وبخلاف مصر، لم تعقد سورية سلاما مع إسرائيل بعد حرب عام ١٩٧٣ لكنها تقيدت بدقة بالتزاماتها الخاصة بفك الارتباط فأنشأت واقعا أمنيا ناسب الجانبين على مدار السنين، وبطبيعة الحال فان إسرائيل لا تسعدها مساندة سورية لاثنين من ألد أعدائها وهما حزب الله اللبناني وحركة «حماس».

أضف إلى ذلك، **يشير التقدير الاستراتيجي إلى أن سقوط نظام بشار الأسد سيدخل إسرائيل في حال من الغموض وعدم اليقين**، حيث أن الأوضاع في سورية تثير حيرة إسرائيل التي تخشى من المجهول بسبب عدم معرفتها بتكوينات المعارضة بشكل دقيق.[١٩]

لن يستطيع أي نظام جديد في سورية تعريض شرعيته للخطر بالتوصل إلى أي اتفاق مع إسرائيل، غير أنه إذا استمر الأسد في الحكم فقد يبدي مرونة أكبر تجاه الغرب في محاولة لتعزيز اقتصاد سورية وإخماد الغضب الشعبي بشأن الفقر والبطالة

انطلاقاً من هذا التقييم، التزم قادة إسرائيل الصمت وعدم اتخاذ موقف من الأزمة السورية، طيلة عام ٢٠١١. وسكتت إسرائيل عن دخول الدبابات السورية إلى مناطق: نوى، وتسيل، وجاسم، والحارّة في حوران، المتاخمة للجبهة السورية- الإسرائيلية، التي تمنع الاتفاقية رقم ٣٥٠ لمجلس الأمن بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٧٤ - والتي تعمل قوات (UNDOF) بموجبها، الجانب السوري من إدخال آليات ثقيلة إليها. وانطلاقاً من هذا التقييم أيضاً رفضت إسرائيل الموافقة على إدانة النظام السوري على جرائمه في لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢/ ١١/ ٢٠١١، حيث حصل قرار الإدانة على ١٢٢ صوتاً مقابل اعتراض ١٣ دولة -وليس الامتناع عن التصويت- أبرزها: إيران وكوبا وفنزويلا وإسرائيل.[٢٠]

يشار هنا انه ومع بداية عام ٢٠١٢، ، ووفق تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام ٢٠١٢، أن التحولات في سوريا تحمل فرصة لتسوية مع النظام الذي سيأتي، وبالتسبب بهزيمة قاسية لإيران التي تحقق إنجازات في الجبهات الأخرى (البحرين واليمن ومصر).[٢١]

يشير التقدير الاستراتيجي إلى أن سقوط نظام بشار الأسد سيدخل إسرائيل في حال من الغموض وعدم اليقين

للتلخيص يمكن توصيف الموقف الإسرائيلي الراهن حيال الأزمة السورية بالمرتبك فمن جهة يمكن القول أن إسرائيل تريد سقوط نظام الأسد إن كانت النتيجة صعود نظام «معتدل»،

١٨ **هآرتس**، ١٤ أيلول ٢٠١١.
١٩ **التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١**، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب.
٢٠ **يديعوت أحرونوت**، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١ .
٢١ **هآرتس**، ٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

غير ان هذه الرغبة مشوبة بالحذر بسبب وجود مخاوف شديدة من أن يؤدي هذا السقوط إلى إحداث حال من الفوضى والى صعود قوى جديدة غير متوقعة قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار على جبهة الجولان. يشار هنا الى انه وبحسب تقرير لقناة العربية فان نتنياهو وخلال لقاءه المنتظر مع الرئيس باراك اوباما في ٥/ ٣/ ٢٠١٢ سيقوم بالطلب من أميركا: «التمهل في العمل على إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد حتى يتوفر البديل المناسب من المعارضة[٢٢]»، وهو ذات الموقف الذي حمله وبحسب مصادر قناة العربية إيهود باراك في لقاءه مع وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا الذي عقد في ٢٩/ ٢/ ٢٠١٢ حيث طالب الولايات المتحدة «بتخفيف الضغوط على الرئيس السوري بشار الأسد وعدم تقديم المساعدة العسكرية للمعارضة وذلك الى ان يتم تحديد ملامح البديل المحتمل في سورية[٢٣]».

وفي هذا السياق، تعبر إسرائيل عن قلقها من مصير مخازن الأسلحة الكيماويّة ومخازن القذائف الصاروخيّة والصواريخ التي يملكها الجيش السوريّ، وحسب وكالاتها الإعلامية، فإنّ «حزب الله» قام في الآونة الأخيرة بنقل المئات من الصواريخ من مخازنها في سورية إلى لبنان، ومنها صواريخ بعيدة المدى، ولكنّ المصادر لم تؤكد على أن حزب الله تمكّن حتى الآن من نقل صواريخ تحمل رؤوسًا كيماويّة من سورية إلى لبنان، ذلك أنّ الحفاظ على هذه الأسلحة وحمايتها يتطلبان خبرة فائقة، وحسب المعلومات المتوفرّة لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية، فإن حزب الله لا يملك الخبرة في المحافظة على الأسلحة الكيماوية.

تعبر إسرائيل عن قلقها من مصير مخازن الأسلحة الكيماويّة ومخازن القذائف الصاروخيّة والصواريخ التي يملكها الجيش السوريّ

وأيضا، تعلن إسرائيل عن تخوفها من توثيق العلاقة العسكرية الروسية- السورية في حال نجاح نظام الأسد، فقد أعربت إسرائيل عن خشيتها من إعادة بناء وتجديد قاعدة بحرية روسية في ميناء طرطوس السوري، من شأنها أن تمكن الروس من التجسس بفاعلية كبيرة جداً على الجيش الإسرائيلي ووسائله القتالية وترددات وقنوات اتصاله.

التداعيات الإقليمية للثورة السورية وانعكاسها على الرؤيا الإستراتيجية

رصدت وسائل الإعلام الإسرائيلية وجهات النظر الرسمية حول التداعيات المرتقبة للثورة السورية، وانعكاسات إمكانية سقوط نظام الرئيس بشار الأسد على المستوى الإقليمي، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولاً- المتضررون من سقوط الأسد: إذا سقط النظام في سورية فإن المتضررين الأساسيين هم إيران وحماس و «حزب الله». كما ذكرنا سابقاً، خلال العقد الأخير لم تخف القيادة الإسرائيلية آمالها بأن يبقى بشار في كرسيه، لكن

٢٢ العربية، ١ آذار ٢٠١٢: http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/01/197836.html (شوهد ٣ آذار ٢٠١٢)
٢٣ http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=OWbhV3ZiJpM (**شوهد ٢ آذار ٢٠١٢**)

في السنوات الأخيرة تحول بشار إلى حليف قريب لإيران وسمح لها بتحويل حزب الله إلى قوة كبيرة تشكل خطرا كبيرا على إسرائيل. وفي كل الأحوال، إن سقوط بشار يعني انهيار الحلف بين سورية وبين إيران وحزب الله.

إذا سقط النظام في سورية فإن المتضررين الأساسيين هم إيران وحماس و «حزب الله»

ثانياً - الموقف بالنسبة لإسرائيل: في ظل الوضع الراهن، هناك قراءة إستراتيجية تدعو إلى تبني سياسة إسرائيلية يكون في صلبها قراءة صحيحة للتطورات الداخلية في سورية إلى جانب تأهب أمني وحوار وتنسيق مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين وانفتاح تجاه الفرص الكامنة في الوضع الجديد. ووفق التقديرات الإستراتيجية، إذا أدت «الاحتجاجات» في سورية إلى إسقاط القيادة في دمشق لن يملأ الإسلاميون الفراغ الذي سيخلفه غياب الأسد، كما حدث في تونس ومصر. فمن المتوقع أن تصل إلى السلطة غالبية سنية تمثل الطبقات الوسطى ودعم فئات أخرى مكونة من الأقليات المختلفة.[٢٤]

الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

يواجه الفلسطينيون عام ٢٠١١ وحدهم تبعات المشروع الصهيوني إقليمياً ودولياً. ولكن، على الرغم من أن الشارع العربي الذي قد يستعيد دوره السياسي في دعم قضية فلسطين لا زال خارج القرار الفاعل إلا أن الثورات العربية وما قد يتمخض عنها تبقى قادرة ولو نظريا على تصحيح المسار بعد اكتمال التحولات السياسية التي بزغت من مصر، حيث تكون الحرية مدخلاً لتجديد المشروع العربي الوطني أو القومي.

مع ذلك ما زالت إسرائيل تتجاهل هذه القراءة في ظل المستجدات الإقليمية، فيما يخص التسوية مع الفلسطينيين. إن إسرائيل تستغل الوضع العربي الراهن لتتمسك بسياسة الانتظار وعدم الحسم وعدم المبادرة والسعي إلى التأثير في محيطها الاستراتيجي. ما زالت الذهنية الإسرائيلية تتجاهل احتمال أن مبادرة إسرائيل إلى مصالحة لن تحل بالضرورة كل مصادر الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والإسرائيلي– العربي، لكن كل تسوية قد تخفف من شدة هذه التحديات والصراع.

وفق التقديرات الإستراتيجية، إذا أدت «الاحتجاجات» في سورية إلى إسقاط القيادة في دمشق لن يملأ الإسلاميون الفراغ الذي سيخلفه غياب الأسد، كما حدث في تونس ومصر.

وسجّل عام ٢٠١١ تدهوراً شديداً في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، بسبب التعنت الإسرائيلي وذهاب الفلسطينيين إلى مجلس الأمن في أيلول، ويبدو حاليا أن إسرائيل لا ترغب أن تقترح على السلطة الفلسطينية الحد الأدنى المطلوب للعودة الى التفاوض والتي تتضمن وقف الاستيطان.

24. Zisser, Eyal. The Syria of Bashar al-Asad: At a Crossroads. **INSS Insight**. No. 249, April 5, 2011

لقد شهد عام ٢٠١١ استمرارا للتصعيد العسكري الإسرائيلي تمثل بتكثيف الغارات على غزة التي اسفرت عن استشهاد المزيد من الفلسطينيين، قابله رد فلسطيني بالصواريخ التي وصلت أحيانا حتى بئر السبع وأشدود. واللافت في الأمر، موقف السلطة الفلسطينية وحماس التي تحرص بدورها على استمرار الهدنة والادعاء بان هذه الاعتداءات استهداف للتهدئة والمصالحة. وقد اتهمت السلطة الفلسطينية إسرائيل بالسعي إلى إسقاط التهدئة التي تسود قطاع غزّة، محمّلة إياها المسؤولية الكاملة عن نتائج وتبعات التصعيد الخطير في القطاع.

احتمال شن عدوان على قطاع غزة - إسرائيل تتوعد غزة وعينها على القاهرة

شهدت الأشهر الماضية مواقف، على لسان كبار الشخصيات العسكرية، تؤكد أن إسرائيل تتجه نحو شن عملية عسكرية واسعة على قطاع غزة، وأصدرت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، تعليمات لقيادة المنطقة الجنوبية، المسئولة عن قطاع غزة، تطالبها بالاستعداد للقيام بعملية عسكرية واسعة خلال الأشهر المقبلة، على الرغم من أن مثل هذه المواقف والإعلان عن هذه التعليمات بشكل عام، يهدفان بالدرجة الأولى إلى محاولة ردع الطرف الفلسطيني الذي تخشى القيادة الإسرائيلية ذهابه بعيداً في حساباته واندفاعه باتجاه تنفيذ عمليات قاسية ضد إسرائيل. ويستعد الجيش الإسرائيلي لمواجهة مخاطر مستجدة تتمثل في تزايد احتمالات شنّ عمليات عسكرية، سواء انطلاقاً من قطاع غزة أو سيناء، وهو ما عكسه أمر هيئة الأركان للقيادة الجنوبية بوضع اللمسات الأخيرة على الخطط العملية وتوزيعها بين الوحدات المختلفة التي ستنشر داخل غزة، في إشارة إلى الوحدات العسكرية التي أنشأها الجيش، وهي بمستوى لواء، وتتضمن قوات مدرعات ومشاة وهندسة قتالية.

إن أكثر ما تخشاه إسرائيل في المرحلة الراهنة، أن يمثّل المستجد الإقليمي المصري، وغيره أيضاً، حافزاً للحركات المسلحة في غزة لتوسيع هامش حراكها العسكري ضد تل أبيب، المحكومة أيضاً بخشية أخرى أكثر تأثيراً على قراراتها، وهي التداعيات التي لن تحمد عقباها حيال تكوّن المشهد المصري وما يحمله من تهديد ضد إسرائيل. كل ذلك يدفع إسرائيل وحكامها إلى رفع الصوت عالياً، عبر التهديد المستمر والمتواصل ضد القطاع الفلسطيني، والتلويح إلى حدّ التكرار الرتيب بعملية عسكرية واسعة النطاق قد تكون تخشاها هي أكثر بكثير من الفلسطينيين أنفسهم.

وفي هذا السياق، تعبر إسرائيل عن قلقها من أن يستخدم الفلسطينيون سيناء لشنّ هجمات مباشرة ضد إسرائيل في عملية استغلال للحدود الجنوبية المفتوحة. وفي محاولة لتبرير الاعتداءات الأخيرة في القطاع، يرى المعلقون الإسرائيليون أنه في

الوقت الذي لا يستطيع الجيش فيه التحرك في الأراضي المصرية، يتعيّن عليه وقف الهجمات وهي لا تزال في مرحلة التخطيط عبر ضربات توجّهها في القطاع. تحت ذريعة أن حماس أقامت قواعد متقدمة ومنشآت لتصنيع الصواريخ في شبه جزيرة سيناء.

تعبر إسرائيل عن قلقها من أن يستخدم الفلسطينيون سيناء لشنّ هجمات مباشرة ضد إسرائيل

وهناك ذريعة أخرى تتبناها إسرائيل لشن عدوانها، هو أن عملية تهريب السلاح النوعي مستمرة إلى قطاع غزة. تدعي المصادر الأمنية الإسرائيلية، انه على الرغم من تقييمات الجيش الإسرائيلي بأن حركة حماس غير معنية بخوض مواجهة واسعة النطاق في هذه المرحلة مع إسرائيل، إلا أنها تواصل تسلحها واستعدادها العسكري لاحتمال تفجر الأوضاع الأمنية في أي لحظة، مشيرة إلى انه طرأت زيادة تصل إلى عشرين بالمائة على كميات الأسلحة التي يجري تهريبها إلى قطاع غزة خلال العام الماضي، مقارنة بالعام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى الثورات العربية في مصر وليبيا. وبحسب المصادر، فإن هذه الأسلحة تضم تشكيلة واسعة من الوسائل القتالية، وتحديداً صواريخ متطورة مضادة للدروع، روسية الصنع مثل «الكورنيت» الموجهة بالليزر، وأيضا صواريخ محمولة على الكتف مضادة للطائرات، كانت قد اختفت من مستودعات موجودة في الأراضي الليبية.

من الجدير ذكره، أن المصادر العسكرية تشير في سياق التطرق لإمكانية شن عملية عسكرية، إلى صعوبات العملية العسكرية بالأخص فيما يتعلق بكمّ الأنفاق التي حفرت في عمق أراضي قطاع غزة، وهي أنفاق متطورة ومتشعبة تمر من بيت إلى بيت ومن ساحة إلى ساحة. وفي هذا السياق تصرح إسرائيل أن هدف الجيش في العملية العسكرية القادمة سيكون تحقيق حسم سريع وملموس مع أقل ما يمكن من الخسائر، وأن الجيش قد وضع نظرية قتالية بهذا الشأن بموجبها يجب تفعيل أكبر ما يمكن من القوات الجوية والبحرية والبرية لتحقيق «الحسم السريع».

خلاصة القول: إن إسرائيل تدرك بان أي عملية عسكرية إسرائيلية واسعة في قطاع غزة، مشابهة لعملية «الرصاص المصبوب» نهاية عام ٢٠٠٨، سوف تؤدي إلى تداعيات إقليمية قد تنعكس سلباً على الموقف من إسرائيل في الساحتين المصرية والأردنية تحديداً. لا الواقع العربي ولا الواقع الدولي في ظل «الربيع العربي»، يسمحان بخيار الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين. إن إسرائيل اليوم لا تطمح إلى تصعيد واسع لأنها في الأصل تعيش حالة انتظار بعد الثورة المصرية التي شكلت نوعا من الكابح للعدوانية الإسرائيلية في قطاع غزة. ويصعب تخيل أن تبادر إسرائيل إلى عمل واسع يدفع مصر حاليا إلى تغيير مواقفها أو إلى التحول إلى عدو. وفي المقابل، تلمس إسرائيل ميلا متزايدا لدى

تعلم إسرائيل بان أي عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، مشابهة لعملية «الرصاص المصبوب» نهاية عام ٢٠٠٨، سوف تؤدي إلى تداعيات إقليمية.

حركة حماس إلى انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع في مصر بعد الانتخابات ما يخلق انطباعا بأن بوسع إسرائيل تعزيز قدرتها الردعية بشكل مدروس في هذا الوقت.

من غير المتوقع أن تصعد إسرائيل من عملياتها العسكرية ضد قطاع غزة لدرجة حرب واجتياح

باعتقادنا، رغم مصلحتها البارزة في عدم تصدّر الأحداث في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، تبادر إسرائيل من فترة إلى أخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف ردعها وإبقائها في حالة من الدفاع. وبحكم حضور الظرف السياسي الإقليمي، في خلفية صنع القرار في إسرائيل واضطرار مراعاة سقوف محددة من التصعيد، حتى الآن، يبقى للاعتبارات الردعية والأمنية حضورها الذي يفرض على صانع القرار عدم الوقوف مكتوف الأيدي إزاء تعاظم قوة فصائل المقاومة في القطاع، والذي يشخصه صانع القرار بوصفه خطرا داهما. من هنا، ليس من المتوقع أن تصعد إسرائيل من عملياتها العسكرية قطاع غزة بحيث تصل إلى حالة حرب واجتياح، مع العلم أن الأمر منوط أيضا بحنكة حماس خاصة والفصائل الفلسطينية في القطاع في مواجهتها مع إسرائيل.

استمرار حالة التهدئة بين إسرائيل وحزب الله

مع نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ توالت التوقعات والتحليلات السياسية والعسكرية بشأن كون هذا العام عام الحرب بين حزب الله وإسرائيل في ظل تصعيد التهديدات الإسرائيلية والتحذير من قدرة حزب الله العسكرية، وخاصة حصولها على أسلحة نوعية منها صواريخ مضادة للطائرات. فرهان إسرائيل عند أي حرب جديدة على لبنان هدفه محاولة القضاء على قوة حزب الله كما كان الهدف المعلن مع بداية حرب ٢٠٠٦.

السلاح الذي يخزّنه حزب الله كاف لضرب مساحة واسعة في إسرائيل والتسبب بدمار كبير فيها

ما زال التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١١، يؤكد على أن بقاء سلاح حزب الله في لبنان مؤشر لاندلاع شرارة الحرب. وأنه يشكّل تهديدًا للسلام في المنطقة، معتبرًا أنّ السلاح الذي يخزّنه حزب الله كاف لضرب مساحة واسعة في إسرائيل والتسبب بدمار كبير فيها. وفي هذا السياق، يشير التقدير إلى أن إسرائيل غير جاهزة لخوض حرب مع حزب الله وصواريخه النوعية. ينسجم هذا التقدير مع خلاصة الكلمة التي ألقاها اللواء احتياط، غيورا ايلاند، في مركز أبحاث الأمن القومي – جامعة تل أبيب. بقوله: إن صاروخاً واحداً، على سبيل المثال، يسقط على محطة الخضيرة للكهرباء، سيبقي إسرائيل في عتمة طوال ستة أشهر، وهي نتيجة لا تستطيع إسرائيل تحملها». مع ذلك يشدد ايلاند، «في حالة حدوث المواجهة يجب تقصير مدة الحرب قدر الإمكان، إذ لا طائل من حرب تطول، بلا تحقيق نتائج». ينادي ايلاند بأن

تخوض إسرائيل الحرب المقبلة بعدوانية شديدة، ضد الحكومة والجيش والشعب في لبنان، الأمر الذي يدفع بالمجتمع الدولي إلى التدخل، وبالتالي إنهاء الحرب سريعاً، حيث المصلحة الإسرائيلية في ظل عدم جهوزية خوضها وتحمل تكلفتها.

اشرنا في التقارير الإستراتيجية السابقة، إلى حالة «الردع المتبادل» بين الطرفين التي فرضت حالة من «التهدئة القسرية»، وهو ما استمر بسبب وجود سببين أساسيين، يتمثل الأول بزيادة قدرات المقاومة وتطورها كثيرا، سواء من ناحية كم الصواريخ او من ناحية قدرتها التدميرية ودقتها، ناهيك عن تطوير حزب الله لتكتيكاته وتقنياته الحربية . الثاني- عدم جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى الآن لخوض الحرب، خاصة أنها ستتعرض في الحرب المقبلة لضغط أشد بعشرات المرات من الحرب السابقة. تجعل المعادلات الجديدة التي أطلقتها المقاومة كمعادلة الحصار البحري أو التدمير مقابل التدمير الوضع في أي حرب مقبلة مختلفا عن ظروف الحرب السابقة.

باتت إستراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله. حيث تتوقع إسرائيل ضربة سياسية قاسية لحزب الله في أعقاب سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط على إيران. إلا ان الأوساط الإسرائيلية تتخوف من سيناريو أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو-سياسي فيها، في أسرع وقت ممكن.

خلاصة القول، من المستبعد نشوب حرب في المدى القريب بين حزب الله وإسرائيل، لان أي حرب كما يعرف الطرفان قد تكون مصيرية.

الجزء الثاني: الملف النووي الإيراني

ما زالت كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام تتفق حول ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، وأن السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجيا وكيانيا على إسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يتم تقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، وسبل معالجته.

أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني لعام ٢٠١١:

أولاً - التلويح الإعلامي الصريح حول إمكانية توجيه ضربة عسكرية إيران

يعود إلى الواجهة، من جديد، التلويح الإسرائيلي الصريح بتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى إيران خلال الأشهر القريبة. وقد تصاعدت التصريحات الإسرائيلية حول خيار توجيه ضربة عسكرية لإيران بشكل خاص في الأسابيع الثلاثة التي سبقت إعلان وكالة الطاقة الذرية الدولية تقريرها الدوري بشأن الملف النووي الإيراني، إلا أن التجييش الإعلامي تخطى مسألة التهويل من خطورة امتلاك إيران السلاح النووي على إسرائيل والمجتمع الدولي وتأكيدها على عجز المجتمع الدولي عن علاجه. ويبدو ان التوجه الإعلامي الإسرائيلي عام ٢٠١١، أراد الإيحاء بأن احتمال توجيه إسرائيل ضربة عسكرية إلى إيران، هو احتمال قائم وحي، وتجري دراسته والإعداد له، وتذليل العقبات القائمة أمامه. ويوحي ما نشر أن الضربة لا تزال «مطروحة على الطاولة»، بل تجري دراستها، والتجاذب قائم بشأنها، بين مؤيد ومعارض وبمساهمة أميركية.

من خلال التلويح بخيار القوة ترغب إسرائيل في انتاج بيئة ضاغطة على الوكالة الدولية للطاقة النووية

يتعدى التصعيد الإسرائيلي الإعلامي والصريح، مسألة جدية التهديد الإسرائيلي بشن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، ويمكن عزوه إلى رغبة إسرائيلية تهدف إلى تحقيق أهداف إضافية منها:

١. إنتاج بيئة ضاغطة على الوكالة الدولية للطاقة النووية للأخذ بما زودتها به دوائر المخابرات الغربية وأدراجه في تقريرها الدوري للإضاءة على خطر قنبلة نووية إيرانية، بما يبقي هذا الملف قيد النظر والملاحقة في مجلس الأمن ليبقى أداة ضغط غربية دائمة ضد إيران.
٢. إعادة إشغال إيران بملفاتها وقطع الرتابة التي سادت ملفها النووي خاصة في ظل «الربيع العربي» والانشغال الدولي به ومنعها من استثمار هذا الانشغال لصالحها.
٣. الضغط على إيران علّها تقدم شيئا يسهل المهمة الأميركية في العراق في فترة ما بعد انسحاب القوات الأميركية المحتلة منه، كما ويمنعها من الاستفادة من الخروج الأميركي من العراق لتوسيع نفوذها في هذا البلد بشكل مباشر أو بشكل استراتيجي عام.

باعتقادنا، أن المهم في ما يحصل هو أنه أصبح واضحاً للمجتمع الدولي وللإيرانيين أن القيادة السياسية في إسرائيل تدرس بجدية إصدار أمر بمهاجمة إيران من أجل وقف مشروعها النووي أو تأخيره، وذلك إذا ما تبين أن الخيارات غير العسكرية لتحقيق هذا الهدف غير ناجعة.

ثانياً - تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

على الرغم من أن أحداً في إسرائيل لم يفاجأ بالمعطيات التي وردت في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن وجود بُعد عسكري للمشروع النووي الإيراني، وجد كثيرون في التقرير أهمية كبرى، ليس بسبب مضمونه فحسب، بل أيضاً بسبب الجهة التي أصدرته، وعليه تعامل كثير من المعلقين مع تقرير وكاله الطاقة الذرية باعتباره انتصاراً لموقف إسرائيل.[٢٥]

ويسود ميل بين المعلقين الإسرائيليين، إلى النظر إلى التقرير بأنه القى الكرة في ملعب المجتمع الدولي، بعدما وضع التقرير تحدياً أمامه للتصدي للمشروع النووي الإيراني، مع وجود تشكيك واسع في الخطاب الإسرائيلي من جدوى الإجراءات العقابية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها ضد إيران، وهو ما يترك الباب مفتوحاً أمام الخيار العسكري الإسرائيلي، أو تجنيد المجتمع الدولي، بما فيه روسيا والصين، لمصلحة «عقوبات شالة» ضد إيران.

تعامل كثير من المعلقين مع تقرير وكاله الطاقة الذرية باعتباره انتصاراً لموقف إسرائيل

نجح التقرير في أن يضع تحدياً كبير أمام الإدارة الأميركية وحكومات باقي الأعضاء في حلف الأطلسي، وألزمها بأن تتصدى للمسألة الإيرانية علناً. كما يضع التقرير كلا من روسيا والصين في موقع غير مريح لأنهما عرقلتا كل محاولة لجعل العقوبات فاعلة.

ثالثاً- «حرب السفارات»

عرفت إيران، في إطار مواجهتها مع الغرب، أنواعاً عديدة من الحروب، دعائية ونفسية وإعلامية واقتصادية واستخبارية وأمنية. ويبدو أن نوعاً جديداً قد دخل الميدان، أطلق عليه الإيرانيون تسمية «حرب السفارات» التي تستهدف زيادة الضغط والحصار السياسي على إيران. ولعلها، خطوة جديدة في محاولة جعل إيران تدفع ثمن الخسارة في العراق وأفغانستان، وارتقاء إلى مستوى أعلى من الضغوط لحمل إيران على الجلوس إلى طاولة واحدة مع الولايات المتحدة للتفاوض على العراق وعلى ترتيبات في المنطقة.

٢٥ هآرتس، ١٠ تشرين ثاني ٢٠١٢.

رابعاً- عقوبات أميركية وبريطانية منفردة

قيام الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وكندا بالإعلان، وبصورة منفردة، عن عقوبات جديدة ضد القطاع المالي الإيراني بسبب رفض روسيا والصين فرض عقوبات جديدة في إطار مجلس الأمن. الأمر الذي يعتبر تصعيدا إضافيا وجديدا من قبل الولايات المتحدة وحليفتها الأقرب بريطانيا.

خامساً: تكثيف الحرب الاستخباراتية

لعرقلة تقدم البرنامج النووي الإيراني

تستعر خلف الهدوء العسكري حرب من نوع آخر، استخبارية بامتياز، تشن ضد إيران، وهو ما يحدث في ظل إدارة أميركية تخشى كما يبدو الانزلاق إلى مغامرة تدفع باتجاهها إسرائيل..

أعلنت وزارة الأمن الإيرانية في ٢٠ أيار ٢٠١١، اعتقال شبكة تجسس إيرانية لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» تضم ٣٠ إيرانياً. وان العملاء كانوا ينسقون مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد». وتشير المصادر الإعلامية أن الانفجار الذي وقع في مخزن للذخيرة (١٢/ ١١/ ٢٠١١) تابع للحرس الثوري الإيراني قرب طهران «دمر» المنشآت، وان إعادته إلى طبيعته ستتطلب وقتا طويلا. حسب المصدر، تؤوي القاعدة التي وقع فيها الانفجار تطوير «منتج اختباري» عسكري يمكن استخدامه ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل.

توعدت طهران بأنها ستمنع مرور النفط عبر مضيق هرمز في حال فرض عقوبات على صادراتها النفطية

سادساً- مضيق هرمز هو محور المواجهة

توعدت طهران في تهديد هو الأول من نوعه على الأقل من ناحية وضوحه، بأنها ستمنع مرور النفط عبر مضيق هرمز في حال فرض عقوبات على صادراتها النفطية، وكأنها تفرض معادلة جديدة تقوم على أن الرد على أي حصار غربي للنفط الإيراني، سيكون لجوء إيران إلى حصار مضاد.

يأتي التصعيد في التهديدات حول مضيق هرمز في إطار الحرب النفسية لإخافة الخصم ودفعه إلى التراجع عن مواقفه، إيران تريد من الغرب أن يحسب كثيرا قبل المضي قدما في قراره بفرض حظر نفطي على صادراتها، والأسطول الأميركي يريد أن يذكر الإيرانيين بأنه لن يقف مكتوف الأيدي في حال إغلاق المضيق وان عليهم أن يتوقعوا الأسوأ. بمعنى آخر، إنها سياسة «عض الأصابع» بين قوتين تتنافسان على الهيمنة على ثلثي احتياطي النفط في العالم، والتحكم بصادرات نفطية يومية تصل

إلى ١٨ مليون برميل يوميا . الحكومة الإيرانية تراقب التهديدات الأميركية-الإسرائيلية باهتمام شديد، وهذا ما يفسر إجراءها مناورات بحرية في منطقة الخليج العربي تستمر لعشرة أيام، تحسبا لأي هجوم أميركي أو إسرائيلي أو الاثنين معا .

على الرغم من قناعتنا أن مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران تكون مدروسة ومخططة مسبقاً، إلا أنه يبقى احتمال ليس مستغربا إذا أفقنا على حرب مدمرة بسبب مضيق هرمز في الخليج العربي . حرب كلامية قد تتطور إلى حرب فعلية .

السيناريوهات الإسرائيلية ضد طهران: اشكالياتها ومعقوليّتها

بعد صدور التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أشار إلى وجود بُعد عسكري للمشروع النووي الإيراني، بقي الاهتمام الإسرائيلي منصبّاً على سبل وقف هذا المشروع . و عاد الحديث عام ٢٠١٢ وبقوة عن السيناريوهات المحتملة والمُتاحة أمام إسرائيل لمواجهة المشروع في هذا السياق . هناك أربعة سيناريوهات للرد المحتمل، لكل منها مزاياها ومشكلاتها . وتُظهر هذه السيناريوهات عمق المعضلة التي تواجهها إسرائيل عند محاولتها التصدي للمشروع النووي الإيراني، وكثرة التعقيدات التي تنطوي عليها .

السيناريو الأول في المواجهة مع إيران يتمثل في فرض «عقوبات شالة» عليها

السيناريو الأول يتمثل في فرض «عقوبات شالة» على إيران . تهدف هذه العقوبات إلى أن تخسر إيران، بعد أن تتحول إلى دولة منبوذة، مصدر دخلها الرئيس، أي النفط، بحيث لا يعود في مقدورها التجارة مع العالم الخارجي، ولا يكون أمامها من خيار سوى الخضوع . لكن المشكلة في هذا السيناريو تكمن في ما تسببه من ارتفاع أسعار النفط، وتضرّر الاقتصاد العالمي الهش، بينما سيدفع الشعب الإيراني ثمناً باهظاً لن يفضي إلى سقوط النظام، بل إلى احتمال التكتل حوله .

وبناءً على ذلك، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو صعبة، لأن الصين وروسيا تعارضانه بشدة، ولأن الغرب يخشى دفع ثمن العقوبات على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية واقتراب موعد الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة وفرنسا تخفضان أكثر فرص هذا السيناريو .

للخروج من هذه الإشكالية، جندت السعودية التي تؤيد ضرب إيران، لتزويد الحل، وذلك من خلال تعهدها زيادة إنتاج النفط لتعويض النقص في النفط الإيراني .

السيناريو الثاني يتعلق بهجوم إسرائيلي منفرد على المنشآت النووية الإيرانية . من مزايا هذا السيناريو أنه على الرغم من التوقعات التي تشير إلى أن الهجوم لن ينجح في شل المشروع النووي الإيراني، لكنه سيؤخره على نحو جوهري، وسيرفع من قدرة

الردع الإسرائيلية، كذلك فإنه في ضوء التقرير الشديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران، ستتفّهم عواصم كثيرة في العالم هذا الهجوم.

«الهجوم لن ينجح في شل المشروع النووي الإيراني، لكنه سيؤخره على نحو جوهري، وسيرفع من قدرة الردع الإسرائيلية»

لكن مشكلته تكمن في أن لإسرائيل قدرة محدودة على الوصول إلى المنشآت النووية المنتشرة في مواقع كثيرة في أرجاء إيران. كذلك فإن إيران قد تشنّ حرباً على إسرائيل بمشاركة حلفائها. علاوة على ذلك، كل هجوم من دون موافقة أميركا سيربك بلا شك الولايات المتحدة، وقد يرغمها على الانجرار إلى الحرب، أو من شأنه على المدى الطويل أن يمس بالتحالف بين الدولتين.[٢٦] وعليه، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو متدنية في هذه المرحلة، وحسب التقديرات الأميركية، لن تقدم إسرائيل على ضرب إيران دون أن تطلب إذناً أميركياً. على الرغم من تصريحات نتنياهو الإعلامية بان «هناك فرقا في وجهات النظر وفي الأحكام.. اختلافا في القدرات.. ولسنا بحاجة للتنسيق في كل خطوة».

باعتقادنا، حتى لو كانت الضربة إسرائيلية، فان أميركا ستكون بالضرورة جزءاً منها، إذ يستحيل ألا تجرّ ضربة إسرائيلية لإيران، رد فعل إيرانيا قد يهدّد بطبيعة الحال المصالح الأميركية. من المسلّم جدلاً، أن إيران ستفترض أن إسرائيل لم تتحرك وحدها، واستهدافها هو فعل حربي بتخطيط أميركي وتنفيذ إسرائيلي. أما وسائل الردّ الإيرانية على أميركا فستكون عديدة وقاسية، وإن كان أولها إغلاق مضيق هرمز، فلن يكون آخرها تعزيز الهجمات على السفارات والمنشآت الأميركية بالوكالة، كما توسيع جبهة الحرب كي ينخرط فيها حزب الله وحماس.

السيناريو الثالث تقارب الرؤية الإسرائيلية والأميركية إزاء مواجهة البرنامج النووي الإيراني- يتفق الجانبان الأميركي والإسرائيلي حول رفض البرنامج النووي الإيراني، كما يتفقان في تشخيص واقع البرنامج وخطوطه الحمراء التي توجب التحرك عسكرياً في أعقابها.[٢٧] إن كلام وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، لا يُفهم على وجهين، فقد قدر أن إيران تنوي، وهي قادرة، على إنتاج قنبلة ذرية في غضون سنة أو ربما أقل من سنة، وأعلن أن هذا بالنسبة للولايات المتحدة خط أحمر وأنها ستوقف إيران بكل طريقة ممكنة، ويتناسب ما قاله بانيتا مع ما قاله رئيس مقر القيادة المشتركة الأميركي الجنرال مارتن دامبسي والذي أعلن» أخشى أن إيران لا تفهم تصميمنا»، مضيفا إن تقديرا غير موزون منهم سيجرنا إلى مواجهة تكون مأساة على المنطقة والعالم كله. وأشار الجنرال دامبسي أيضا إلى أنه تمت في الولايات المتحدة استعدادات لهذه المواجهة.

كل هجوم من دون تصديق أميركي سيربك بلا شك الولايات المتحدة، وقد يرغمها على الانجرار إلى الحرب، أو من شأنه على المدى الطويل أن يمس بالتحالف بين الدولتين. وعليه، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو متدنية في هذه المرحلة

26 Weinberg, David A. American Intervention in Israeli Politics: Past Experience, Future Prospects. **Strategic Assessment**, October 2011. Volume 14, No. 3.

27 Shalom, Zaki. Israeli-American Strategic Coordination regarding an Israeli Operation against Iran. **INSS Insight**. No 301, December 6, 2011.

في الأساس، يبقى موقف الإدارة الأميركية حيال الخيار العسكري الإسرائيلي، على فرض وجوده، العامل الأكثر تأثيراً وحسماً، بلا أي مجادلة. والسؤال المطروح، هو هل يسمح الواقع الأميركي في المنطقة وفي العالم، في هذه المرحلة، بأي مغامرة أو مقامرة من شأنها أن تؤثر سلباً على منظومات التوجهات الأميركية، وهو ما بات مطروحا لعدة أسباب:

- تراكم معلومات استخباراتية «موثوقة» حول وجود نشاط إيراني مكثف بالمجال النووي العسكري.
- تخوف من ان ينزل الإيرانيون معظم خطوط الإنتاج النووي إلى أعماق الأرض وداخل مغارات في الجبال، حيث لن تتمكن أقمار التجسس الاصطناعية أو طائرات الاستطلاع من رصدها.
- يعتقد البعض في واشنطن، أن قصفا أميركيا على شكل عملية «جراحية عسكرية ومركزة» ضد المنشآت العسكرية بأنحاء إيران لن يقود إلى موجة عداء وكراهية تجاه الولايات المتحدة، حيث يقدر عدد من المحللين الأميركيين أن رد الفعل الإيراني سيكون محدودا، ومن المفضل أن لا تكون إسرائيل ضالعة بالهجوم العسكري الأميركي.
- من الممكن أن تنضم الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الهجوم الإسرائيلي، إذ إن الهجوم المشترك يحسن احتمالات النجاح في شل المشروع النووي الإيراني، وسيجد الاقتصاد الإيراني صعوبة في امتصاص حرب طويلة. تكمن الخطورة في هذا السيناريو في أن إيران ستعود بسرعة إلى محاولة تطوير المشروع النووي، وستتحول إلى «بطل» الشارع العربي وإلى ضحية إسرائيل والغرب، كذلك فإنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وإلى تعرض المخزون النفطي السعودي للهجوم الإيراني، وإلى تضرر الاقتصاد العالمي الهش. علاوة على ذلك، ثمة خشية من تحرك خلايا إيرانية في أفريقيا وأميركا الجنوبية وآسيا، ومهاجمتها أهدافاً أميركية وبريطانية. ومن شأن هذا السيناريو أن يقود إلى حرب طويلة ومكلفة جداً، قد تتطلب أيضاً إدخال قوات برية إلى المعركة.[٢٨]

تخوف إسرائيلي من ان ينزل الإيرانيون معظم خطوط الإنتاج النووي إلى أعماق الأرض وداخل مغارات في الجبال، حيث لن تتمكن أقمار التجسس الاصطناعية أو طائرات الاستطلاع من رصدها

بناءً عليه، معقولية اللجوء إلى هذا السيناريو متدنية، لأن الأميركيين سيمتنعون عن فتح جبهة إضافية وأصعب بكثير من الجبهات المفتوحة.

والاهم من ذلك، الحرب مع إيران آخر ما قد يحتاجه باراك اوباما على مشارف انتخابات رئاسية مقررة العام المقبل، فيما يظهر الاقتصاد الأميركي في مأزق كبير

28 Shalom, Zaki. Israeli-American Strategic Coordination regarding an Israeli Operation against Iran. **INSS Insight**. No 301, December 6, 2011.

عاجزا عن تغطية حرب جديدة. ربما يجهد أوباما للنأي بنفسه عنها، داعيا إلى عقوبات اقتصادية مهما اشتدت وطأتها على الخصم الإيراني، وذلك لتجنب أي فعل عسكري. يبدو توجيه ضربة لإيران بمثابة «كابوس» لأوباما، حيث سيكون من الصعب عليه أن «سوق» للرأي العام الأميركي حربا جديدة إلى جانب حروب العراق وأفغانستان وليبيا. غالبية الآراء تفترض بأنه من المستبعد أن يكون العام الجديد هو عام الهجوم على إيران، بالنسبة للولايات المتحدة، لتدمير، أو عرقلة، طموحاتها النووية المتصاعد، وذلك على الرغم من تموضع معظم القوات الأميركية المنسحبة من العراق في الكويت ودول خليجية أخرى، وعدم إعادتها إلى ثكناتها في الولايات المتحدة أو قواعدها في أوروبا.[٢٩]

السيناريو الرابع، العودة إلى المفاوضات مع إيران- هذا السيناريو مطروح في ضوء حقيقة فشل كل جولات العقوبات حتى الآن، ولأن أي عقوبات إضافية لا تبدو واقعية في هذه المرحلة. كذلك فإنه إذا استجاب الغرب لطلبات الصين وروسيا باستئناف المفاوضات، وأتاح لهما قيادتها، فسيكون ممكناً اتخاذ خطوات متشددة مع فشلها.

الحرب مع إيران آخر ما قد يحتاجه باراك اوباما على مشارف انتخابات رئاسية مقررة العام المقبل، فيما يظهر الاقتصاد الأميركي في مأزق كبير عاجزا عن تغطية حرب

المشكلة في هذا السيناريو هي أن المفاوضات محكومة على الأغلب بالفشل، لأن إيران تظهر كمن عقدت العزم على الاستمرار في مشروعها النووي، ولأن المفاوضات ستتيح للنظام الإيراني كسب الوقت أمام الغرب، كما فعلت كوريا الشمالية. كذلك فإن الاعتراف بفشل السياسة الهجومية سيؤدي إلى تآكل الردع أكثر فأكثر.[٣٠]

أما معقولية هذا السيناريو فمتوسطة، ولا سيما أن روسيا والصين تضغطان مجدداً لإجراء مباحثات مع إيران، رغم أن ثمة تصوراً في واشنطن يفيد بأنه لا معنى لهذه المفاوضات.

29. Malz-Ginzburg, Tamar. Between Vision and Reality: New START, the Nuclear Posture Review, and the Nuclear Security Summit in The Obama Vision and Nuclear Disarmament, eds. Emily B. Landau and Tamar Malz-Ginzburg, **Memorandum**. No. 107, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2011.
30. Yoel Guzansky & Yonathan Lerner. **Iran: A Strategic Simulation. INSS**, January 2012..

مواقف القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل من توجيه ضربة عسكرية لإيران

مع التلويح الإعلامي الإسرائيلي الصريح باحتمال توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى إيران خلال الأشهر القريبة، ظهر على السطح السجال الحاد حولها. وفي هذا الشأن من الممكن رصد أربعة توجهات داخل القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل:

التوجه الأول: يرى أصحاب هذا التوجه أن نجاعة الضربة العسكرية محدودة، وفي الوقت نفسه، «المخاطر جنونية»، لأن الإيرانيين سيردون بإطلاق صواريخ من إيران ومن لبنان ومن قطاع غزة. يرى هذا المعسكر أن من الأفضل الاعتماد على العقوبات الدولية ضد إيران.

التوجه الثاني: يرى وجوب الانتظار والتريث، ويؤكد أصحابه أن البرنامج النووي الإيراني لن ينتهي قبل عامين أو عامين ونصف عام، وفي هذه الأثناء ستجري الانتخابات الرئاسية الأميركية، وفي حال فوز الرئيس باراك أوباما بولاية ثانية، أو انتخاب رئيس جمهوري آخر، فإنهما سيأخذان مهاجمة إيران على عاتقهما، كذلك ثمة احتمال بتغيير النظام الإيراني أيضاً؛ إذ يمكن أن تحدث أشياء كثيرة خلال عامين.

صرح نتنياهو منذ بداية ولايته انه إذا لم يوقف المشروع النووي الإيراني في الوقت المناسب فستحدث كارثة

التوجه الثالث: ويضم بالذات المنتمين إلى الأجهزة الأمنية في إسرائيل، ويرفض توجيه ضربة عسكرية لإيران في هذه الفترة، بما يشمل رئيس هيئة الأركان بني غانتس، ورئيس الموساد تامير باردو، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أفيف كوخافي، ورئيس جهاز الأمن العام يورام كوهين. يتفق هؤلاء الأربعة على رأي واحد، ويعارضون الضربة، وهذا موقف مطابق لموقف أسلافهم في قيادة الأجهزة الأمنية، غابي أشكنازي ومائير داغان وعاموس يدلين ويوفال ديسكين.[31] إلا أن الاختلاف بينهم، أن المسئولين الأمنيين السابقين تمتعوا بمكانة عامة وصلبة، وأوحوا تجاه السياسيين بالتصميم والثقة بالنفس، أما المسئولون الجدد، فأقل شهرة وحزماً.

التوجه الرابع: يمثله بنيامين نتنياهو وإيهود باراك ويدعمه افيغدور ليبرمان. في هذا الإطار يبدو ان رئيس الحكومة ووزير الدفاع يعملان كجسم واحد ويصبوان لهدف واحد ويدعمان بعضهما البعض. لقد صرح نتنياهو منذ بداية ولايته انه إذا لم يوقف المشروع النووي الإيراني في الوقت المناسب

31. Asculai, Ephraim. For Iran, It›s a Matter of Decision Taking. **INSS Insight**. No. 241, February 2, 2011

فستحدث كارثة، فيما يشدد باراك على التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل، حيث قال إنه خلال العام ٢٠١٢ المقبل ستقف إسرائيل أمام «مفترق طرق مهم جداً». وأضاف الوضع الجيو – استراتيجي وأيضاً الاقتصادي، الداخلي والخارجي، مختلف ولم نشهد مثيلاً له منذ وقت طويل، فهناك «الربيع العربي» والزلزال في الدول العربية إلى جانب تغيرات لدى الشعوب والأنظمة يصعب توقع نهايتها، وهذه تنشئ تحديات أمنية جديدة، وتؤكد التهديدات التي نعرفها من الخفيفة إلى الثقيلة: حماس في غزة وحزب الله في لبنان وإيران في الخلفية، وهناك تهديدات أخرى، لذلك فإن التحديات ليست بسيطة وانعدام اليقين ليس بسيطاً. من الصعب على القيادة السياسية اتخاذ قرار مصيري بهذا الحجم دون انسجام وتوافق تام مع القيادة الأمنية. لدى الأجهزة الأمنية قدرة على صد النيات الهجومية للقادة السياسيين رغم الإجراء المتبع في إسرائيل حيال القرارات في الشؤون الأمنية على أن المستوى السياسي يقرر والمستوى التنفيذي ينصاع، إلا انه في واقع الأمر رئيس الحكومة لا يستطيع أن يتوصل إلى قرار مصحوب بمخاطرة، إذا عارضه وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ورئيس «الموساد» ورئيس «الشاباك».[٣٢]

رئيس الحكومة في إسرائيل لا يستطيع أن يتوصل إلى قرار مصحوب بمخاطرة، إذا عارضه وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ورئيس «الموساد» ورئيس «الشاباك»

يرى مؤيدو العملية العسكرية ضد إيران، إمكان نجاحها، وأنها لن تؤدي إلى ردود فعل سلبية على إسرائيل، تماماً كما حدث في المرتين السابقتين حيال المفاعل النووي العراقي (عام ١٩٨١)، والمفاعل النووي في سورية عام ٢٠٠٧. باعتقادنا، أن الأمر مغاير هذه المرة، لأن إيران تقع في مكان مختلف وبعيد، ولديها نظام وثقافة مختلفان، فضلاً عن أن مشروعها النووي مختلف عن غيره، مع مستوى عال من المخاطرة.

إشكاليات وصعوبات توجيه ضربة عسكرية لإيران

يجب الإشارة إلى أن التلويح العلني بضربة عسكرية لإيران، يحاول القفز بعيداً، عن عدة عناصر أساسية ومهمة جداً، هي مستلزمات الضربة، ومن أهمها الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ماذا عن توافر استخبارات نوعية بشأن المواقع النووية الإيرانية؟ وماذا عن تشكيلات الدفاع عنها ومنظوماتها؟ بل وماذا عن السؤال الإشكالي الذي يشغل الاستخبارات

32 Stein, Shimon, Feldman, Shai, and Brom, Shlomo. The Public Discussion of Israel's Strategy regarding a Nuclear Iran. **INSS Insight**. No. 310, January 31, 2012.

الإسرائيلية والغربية، عن فرضية وجود برنامج نووي إيراني سري، مغاير ومختلف للقائم حالياً؟ ماذا عن قدرة إسرائيل الفعلية على القيام بمهمة شاقة وصعبة، كضرب المنشآت النووية في إيران، البعيدة جداً، والمحصنة جداً، والمتخندقة تحت الأرض، مع ما ينطوي عليه ذلك من إمكان عدم تحقيق المهمة والنتائج؟ ماذا عن تقدير حجم الأضرار الفعلية ومستواها، التي يمكن لأي هجوم إسرائيلي أن يحدثها في المنشآت النووية الإيرانية؟ وماذا عن الوقت المطلوب والممكن لإيران كي تعيد ترميم ما تفقده، علماً بأن التقدير الأميركي المتفائل يتحدث عن عامين إلى ثلاثة؟ وماذا عن مقارنة النتيجة، بالأثمان التي ستدفعها إسرائيل والولايات المتحدة، جراء الرد الإيراني؟ أيضاً، في ميزان القدرة والنتائج والأثمان، ماذا عن تقدير الأضرار السياسية التي ستطال إسرائيل في أعقاب الهجوم؟ في المقابل، ماذا عن توظيف إيران المرتقب لأي ضربة تتلقاها منشآتها النووية، في ما يتعلق بإمكان استمرارها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً بناء مشروعية دولية ستكون متاحة في أعقاب الضربة، للذهاب بعيداً في البرنامج النووي؟ التقديرات بشأن الرد الإيراني، لجهة حجمه وأضراره وكيفية مواجهته وتداعياته الإقليمية، هي عنصر قائم وحاكم لأي قرار إسرائيلي – أميركي ضد إيران.

توجد صعوبة عسكرية تبلغ درجة الاستحالة، في تمكن الضربة الجوية أو النارية الأولى و الضربات التي تلي بعدها خلال الساعات الثلاث الأولى (المهلة التي يبدأ بعدها الرد الإيراني المؤثر) من تدمير كامل المنشآت النووية

يتعلق اتخاذ قرار توجيه ضربة عسكرية لإيران بمجموعة من العوامل المهمة، تشمل :

أولا - وجود صعوبة عسكرية تكاد تبلغ درجة الاستحالة، في تمكن الضربة الجوية أو النارية الأولى و الضربات التي تلي بعدها خلال الساعات الثلاث الأولى (المهلة التي يبدأ بعدها الرد الإيراني المؤثر) من تدمير كامل المنشآت النووية ، فإذا كانت تلك الضربات قد تدمر أجزاء منها فإنها لن تجتثها و جل ما يمكن أن تحدثه و في ابعد تقدير هو تأخير الأعمال، خاصة وان إيران تتكل على قدرات ذاتية بحتة في هذا الملف ما يمكنها من إعادة إنتاج ما قد يدمر وإجهاض مفاعيل الضربة.

ثانياً - عدم تحقيق الضربة أهدافها، إذ لن تتمكن الضربات الجويّة على الأغلب من شلّ القدرة الإيرانية على إنتاج المواد الانشطارية، من المستعد أن تكون هناك من ضربة، أو حتى سلسلة من الضربات، يمكنها تحقيق هذا الهدف. السرية التي بنت بها إيران ترسانتها النووية، كما صلابة هذه الترسانة وقوتها. كلها أمور تقف عائقاً في وجه إنجاز ضربة ناجحة. وفي أفضل الأحوال، حتى لو نجحت الضربة في شلّ البرنامج النووي لسنتين أو ثلاث، فإن الأخير سيكتسب شرعيّة الانطلاق من جديد، عربياً ودولياً، بعد تعرّض إيران لتهديد القوى الخارجية. أما السيناريو الأسوأ، فهو ألا تحقق الضربة أهدافها، وأن قحم المنطقة في صراع مستمر خلال السنوات المقبلة.

لن تتمكن الضربات الجويّة من أن تشلّ القدرة الإيرانية على إنتاج المواد الانشطارية، ليس هناك من ضربة، أو حتى سلسلة من الضربات، يمكنها تحقيق هذا الهدف

ثالثاً- من غير الوارد إتباع الضربة النارية بعمل بري، وبالتالي سيبقى العمل أو الخيار العسكري محصورا بالضربة النارية (المركبة من طيران وصواريخ بعيدة) لان «الناتو» الذي اعتمد في مفهومه الاستراتيجي للعقد الثاني من القرن ٢١ مبدأ «الامتناع عن فتح جبهات حروب جديدة وإقفال الجبهات القائمة وسحب الجيوش إلى قواعدها»، لن يخرق على الأغلب المفهوم هذا في عمل هجومي كائنة ما كانت الأسباب الدافعة له، لأن في خرقه يفاقم الخسائر الإستراتيجية الغربية في ظل اقتصاد مترنح .

السيناريو الأسوأ، إسرائيلياً هو ألا تحقق الضربة لإيران أهدافها، وأن تقحم المنطقة في صراع مستمر خلال السنوات المقبلة

رابعاً- قدرة إيران على استيعاب الضربة النارية الأولى، ثم الانتقال المباشر إلى الرد الدفاعي بقواتها الذاتية، وأيضا عبر حلفائها، أي اعتماد ما صار يعرف بعقيدة «الترابط الاستراتيجي العضوي» بين الحلفاء، حيث يعتبر تهديد أي منها تهديدا ومسا بكامل المنظومة وبكل عنصر منها بشكل فردي. وفي الرد هنا تظهر مساحة دائرة الأهداف التي تبدأ من إسرائيل وتتوسع لتشمل كامل الخليج والدول العربية القائمة عليه بما تتضمنه من قواعد عسكرية أميركية و مصالح غربية شتى، و لن تكون القواعد و الوجود الغربي والأميركي في كل من أفغانستان و تركيا والعراق بمنأى عن الرد الذي لن يكون كما يبدو صاروخيا فقط .

خامساً- انخفاض مستوى تحمل إسرائيل والغرب لردة الفعل الإيراني وحلفائه، حيث أن المناعة الدفاعية للجبهة الداخلية الإسرائيلية لم تتحقق بعد على الرغم من كل ما قيل عن منظومات القبة الفولاذية وسواها والمناورات المركبة وخططها، وعلى اتجاه آخر لا ننسى هشاشة الوضع العربي في الخليج دفاعيا وامنيا واجتماعيا .

خلاصة القول، من الواضح أن لكل عنصر من العناصر المشار إليها، تفصيلاته وتحديداته، وقد يستلزم مزيداً من البحث والنقاش. لكن في ما يرتبط بإحياء التلويح بالضربة الإسرائيلية، يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الحقيقة الآتية: ما توحيه، عن قصد أو غير قصد، التقارير الإسرائيلية، بأن العقدة القائمة الآن أمام شنّ إسرائيل للضربة، هو موقف المؤسسة الأمنية فقط، أو آراء بعض الشخصيات القيادية الإسرائيلية المعارضة لتوجه نتنياهو – باراك، أو توجه أميركي يدعو إلى التريث والتنسيق المسبق، ليس إلا ابتعاداً عن الواقع وتجاهلاً لمحددات مادية، تحول بالفعل دون الضربة. المسألة، كما جرى إيضاحها، أكثر تعقيداً وارتباطاً بعنصر فقدان القدرة أو المعطيات المادية على شن الضربة، إضافة إلى عناصر أخرى غير إسرائيلية، إقليمية ودولية، تخشى تداعيات المغامرة، وتداعيات اليوم الذي يليها. لهذا، إن التهويل بالضربة مختلف تماماً عن تنفيذها.

باعتقادنا، من الناحية العسكرية الإستراتيجية لا بد من أخذ الوقائع السياسية والجغرافية من جهة والقدرات العسكرية من جهة أخرى بعين الاعتبار . فتضارب المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية مع القدرات الإيرانية المختلفة لا يمكن إيجاد حل عسكري له وفقاً للقاعدة العسكريّة الإستراتيجية الآتية : «لا يجب أن يقود المحاربون غمار الحروب من أجل تحقيق انتصار عسكري في حدّ ذاته، لأن هذا الأخير لا يغدو من دون تنازلات، والمكاسب هي عبارة عن انتصارات مؤقّتة ومرحلية فقط»، هذه النظرية في العلاقات الدولية والعمل العسكري هي للجنرال الألماني كارل فون كلاوسفيتز والذي يعتبر أن التوازن في العلاقات ما بين الدول هو عبارة عن فترة استراحة فقط بانتظار لحظة أكثر ملاءمة للعمل، وهذا العمل ليس عملاً عسكرياً بالضرورة. وبالتالي لا بد من التركيز على حقيقة إستراتيجية مفادها أن الأهداف السياسية هي التي تحدد طبيعة العمل العسكري، إذ لا يمكن تصور عمل عسكري دون تحديد أهدافه السياسية .

تجري المؤسسة العسكرية عام ٢٠١١، مراجعة وقراءة تقييميه للثورات العربية المتتابعة («الربيع العربي») من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الهزة في العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي

إجمال

تجري المؤسسة العسكرية عام ٢٠١١، مراجعة وقراءة تقييميه للثورات العربية المتتابعة («الربيع العربي») من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الهزة في العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي، وقد وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم هي التخوف والقلق من فترة الانتقال الفاصلة بين الموجة الأولى من الثورات العربية وبين الوضع الجيو-سياسي الجديد الذي سيتكوّن بعد عدة سنوات. حيث أن التحوّلات المحتملة في العالم العربي كثيرة، ولها تأثيرات وتداعيات متنوعة .

- وفي السياق الفلسطيني، على الرغم من مصلحتها البارزة في عدم تصدّر الأحداث في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، تبادر إسرائيل من فترة إلى أخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف إبقائها في حالة من الدفاع والردع. وبحكم حضور الظرف السياسي الإقليمي، في خلفية صانع القرار في إسرائيل الذي يجد نفسه ملزماً بمراعاة سقوف محددة من التصعيد، حتى الآن، يبقى للاعتبارات الردعية والأمنية حضورها المقابل الذي يفرض عليه أيضاً عدم الوقوف مكتوف الأيدي إزاء حالة التعاظم التي شهدتها وتشهدها فصائل المقاومة في القطاع، وإزاء ما تشخّصه على أنه خطر

في السياق الفلسطيني، على الرغم من مصلحتها البارزة في عدم تصدّر الأحداث في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، تبادر إسرائيل من فترة إلى أخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف إبقائها في حالة من الدفاع

داهم رغم الأثمان التي تدرك أنها قد تدفعها . من هنا، إسرائيل لن تتوقف عن عملياتها العسكرية العدوانية على قطاع غزة إلى حدّ عدم الوصول إلى حالة حرب واجتياح . الأمر المنوط أيضا بحنكة حماس في مواجهتها مع إسرائيل .

- لبنانياً، باتت إستراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله . حيث تتوقع إسرائيل ضربة سياسية قاسية جداً لحزب الله في أعقاب سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط عن إيران . إلا ان الأوساط الإسرائيلية لا تستبعد أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو-سياسي فيها، في أسرع وقت ممكن .
- وفيما يخص العلاقة التركية – الإسرائيلية في ظل المغيرات الإقليمية، نلحظ أن تركيا ترغب في بلورة علاقة ثابتة ومتوازنة مع إسرائيل، مع الانتباه لنبض الشارع العربي والإسلامي اتجاه إسرائيل بعد «الربيع العربي» . لهذا تتريث تركيا في إعادة العلاقات العسكرية مع إسرائيل من جهة، واستمرار العلاقات التجارية من جهة أخرى . أما بالنسبة لإسرائيل، فهي تبدي فهما للسياسة التركية في المرحلة الراهنة، ولا تسرع في إعادة ردم العلاقات الثنائية بسرعة، بل تفحص خيارات لتحالفات إستراتيجية مع دول أخرى مثل اليونان، قبرص وهنغاريا . لا يوجد تقدير استراتيجي واضح ومفصل حول مستقبل العلاقة مع تركيا، بل القيادات الأمنية خاصة تلتزم موقف التريث والحذر في بلورة موقف استراتيجي-أمني اتجاه تركيا، والملفت أن إسرائيل لم تعد تؤسس على الدعم التركي في ما يخص الملف النووي الإيراني على الرغم من إعادة تركيا عداءها التاريخي لإيران . علقت إسرائيل على نشر حلف شمال الأطلسي درعه الصاروخي في تركيا، على انه في إطار الصراع الغربي مع روسيا، في حين شددت إيران على انه تهديد أطلسي مزدوج لروسيا وإيران، وهددت بقصف المواقع الجديدة .

في السباق اللبناني، باتت إستراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله

أما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فتشير مستجدات عام ٢٠١١ إلى تصاعد حدة التوتر والوصول إلى أقصى درجات «الردع المتبادل» بين إيران وإسرائيل . إلى حدّ التلويح العلني والجدي بالضربة الإسرائيلية . يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الحقيقة الآتية : ما توحي به، عن قصد أو غير قصد، التقارير الإسرائيلية، بأن العقدة القائمة الآن أمام شنّ إسرائيل للضربة، هو موقف المؤسسة الأمنية فقط، أو آراء بعض الشخصيات القيادية الإسرائيلية

المعارضة لتوجه نتنياهو – باراك، أو توجه أميركي يدعو إلى التريث والتنسيق المسبق، ليس إلا ابتعاداً عن الواقع وتجاهلاً لمحددات مادية، تحول بالفعل دون الضربة. المسألة، كما جرى إيضاحها، أكثر تعقيداً وارتباطاً بعنصر فقدان القدرة على شن الضربة، إضافة إلى عناصر أخرى غير إسرائيلية، إقليمية ودولية، تخشى تداعيات المغامرة، وتداعيات اليوم الذي يليها. لهذا، إن التهويل بالضربة مختلف تماماً عن تنفيذها.